

دور الأمم المتحدة في دعم الحكم الرشيد .. التطور والتحديات

The role of the United Nations in supporting good governance... development and challenges



أ.د. مثنى العبيدي^{*1}

¹ جامعة تكريت (العراق)

muthannaf@tu.edu.iq

د. تامارا الاسدي²

² الجامعة المستنصرية (العراق)

tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ النشر: 2025/ 06/04

تاريخ القبول: 2024/ 12/22

تاريخ الارسال: 2024/10/03

ملخص: يعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم التي تتسم بالحدثة في الادبيات الإنسانية والاجتماعية وكذلك من حيث التطبيق اذ تم الترويج له في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، وكان المفهوم مختلف عليه من قبل العديد من الجهات الدولية والمحلية والمختصين ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد له.

كما يعد الحكم الرشيد من القضايا والموضوعات التي اولتها الأمم المتحدة والعديد من الوكالات المتخصصة اهتماماً من حيث تبني المفهوم ووضع الاسس وتحديد الاطر له، والعمل على تطبيقه كنظام لدى العديد من الدول. ولكن عند تطبيق الحكم الرشيد تختلف التجارب والظروف من دولة الى اخرى، فلا يمكن للأمم المتحدة ان تطبق انموذجاً واحداً لكل الدول ولا يمكن ان تضمن له النجاح بمجرد السعي لحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد؛ الأمم المتحدة؛ التنمية؛ الحوكمة؛ الدولة .

Abstract: The concept of good governance is one of the concepts that are characterized by modernity in the humanitarian and social literature as well as in terms of application, as it was promoted in the post-Cold War period by the United Nations and its associated organizations. The concept was disputed by many international and local parties and specialists, and there is no agreement on a specific definition for it. Good governance is also one of the issues and topics that the United Nations and many specialized agencies have given attention to in terms of adopting the concept, establishing the foundations and defining the frameworks for it, and working to apply it as a system in many countries. However, when applying good governance, experiences and circumstances differ from one country to another. The United Nations cannot apply a single model for all countries, nor can it guarantee its success by merely striving for it.

key words: Good governance; United Nations; Development; Governance; State.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تعد منظمة الأمم المتحدة أحد الفواعل الدولية ذات التأثير الكبير في الساحة العالمية وعلى عدة مستويات وصعد سواء على العلاقات فيما بين الدول أو في التأثير على تطورات الساحة الداخلية لمختلف دول العالم وإن اختلف هذا التأثير من دولة إلى أخرى .

وتصف منظمة الأمم المتحدة نفسها بأنها "تسترشد في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها وإنها وتطورت على مر السنين لمواكبة عالم سريع التغير". إذ إنها بالفعل تبنت العديد من الأهداف منذ تأسيسها منها أهداف تنموية وأخرى سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وثقافية وغيرها ، مثلما تناقش في أروقتها مختلف القضايا التي تمس دول العالم في السلم والحرب أو تمس الإنسان من تحديات وتغيرات بشرية أو طبيعية .

ويدرج موضوع الحكم الرشيد من بين العشرات من القضايا التي تبنتها الأمم المتحدة في مراحلها المختلفة ، على الرغم من أن الحكم الرشيد قد يختلف عن غيره من القضايا التي عملت عليها الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المتخصصة المختلفة من حيث دورها في وضع أسس الحكم الرشيد ومبادئه ومن ثم دعم تطبيقه على أرض الواقع مادياً وبرامجياً .

أهمية البحث : وتنبع من كون منظمة الأمم المتحدة هي التي تبنت إطلاق مشروع الحكم الرشيد ووضعت الأسس له كمفهوم وكتجربة قابلة للتطبيق من جهة ، وكون الحكم الرشيد يساهم في تحقيق التنمية وترشيد السياسات وتقديم الخدمات العامة للدول والمجتمعات التي تبني تطبيقه الأمر الذي يستدعي دراسته والبحث فيه لتحديد مدى الاستفادة منه ونقاط ضعفه وقوته وإمكانية تطبيق نموذج منه يراعي خصوصية دولنا ومجتمعاتنا حتى لا تكون نسخ عن الدول الغربية في نقل تجاربها التي تختلف مع قيمنا كمجتمعات شرقية ، هذا من جهة ثانية .

اشكالية البحث : وتكمن في محاولة تفسير وتبني دور الأمم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد وطبيعته وما يمكن أن يركز عليه من فرص أو يواجهه من عثرات ومعوقات مختلفة تشكل تحديات تؤثر سلباً على أي توجه أو نشاط للأمم المتحدة في مجال دعم تطبيق الحكم الرشيد. ومن هنا تثار عدة تساؤلات حول الموضوع لعل أهمها : ماذا يعني مفهوم الحكم الرشيد؟ وما هو الحكم الرشيد الذي تراه الأمم المتحدة؟ وكيف تبنت الأمم المتحدة الحكم الرشيد ودعمت تطبيقه لدى العديد من دول العالم؟ وما هي فرص الأمم المتحدة في بناء وتطبيق تجربة الحكم الرشيد؟ ، وما هي التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في دعم هذه التجربة؟.

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها أن الأمم المتحدة تبنت دوراً مهماً في التأسيس لنظام الحكم الرشيد وتطبيقه في الكثير من دول العالم ، من دون تجاهل أن لهذا الدور ما يحفزها أو يعيقه وفي مختلف المراحل تبعاً لما تمر به الدول أو الساحة الدولية من تطورات وأحداث .

مناهج البحث : نظراً لطبيعة الموضوع ومتطلبات البحث به فقد تم استخدام عدد من مناهج البحث العلمي أثناء كتابته ، ومنها : المنهج الوصفي لتتبع تطور مفهوم الحكم الرشيد من جهة ودور الأمم

المتحدة في دعم تنفيذ الحكم الرشيد واقعياً من جهة أخرى . والمنهج التحليلي للبحث في مضامين تطور الحكم الرشيد ابتداءً من تبني فكرته ومصطلحه وصولاً إلى تجسيده على أرض الواقع ، وعملية صيرورة هذا التطور ودراسة وتحليل مكوناته .

هيكلية البحث : من أجل دراسة الموضوع والتوصل إلى إجابات حول الاسئلة المثارة سيتم تقسيم البحث على مقدمة واربعة مباحث وخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والتوصيات .

سيأتي المبحث الاول بعنوان "مفهوم الحكم الرشيد" ، وسيكون المبحث الثاني بعنوان "دور الأمم المتحدة في تبني مفهوم الحكم الرشيد ووضع اسسه" ، اما المبحث الثالث فسيأخذ عنوان "دور الأمم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد" ، بينما سيأتي المبحث الرابع بعنوان "فرص وتحديات دور الأمم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد" .

1. مفهوم الحكم الرشيد

لا يختلف مفهوم ومصطلح الحكم الرشيد عن باقي المفاهيم والمصطلحات في العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لهذه المفاهيم والمصطلحات من قبل الباحثين والمختصين والمهتمين بها . وبشكل خاص ان مصطلح الحكم الرشيد هو من المصطلحات الحديثة مقارنة بغيره من المصطلحات ويستخدم في اكثر من مجال ومنها : السياسة ، والسياسات العامة ، والاقتصاد ، والتنمية ، والحكم ، والادارة ، وغيرها . ناهيك عن مسألة ان المصطلح مترجم من اللغة الانجليزية الى اللغة العربية واللغات الاخرى . يضاف الى ذلك ان الحكم الرشيد اتسم بكونه اوسع انتشار واكثر اهتمام من حيث المصطلح والتطبيق .

وقبل الخوض بمعنى الحكم الرشيد ومفهومه يُفضل ان تتم التفرقة بين هذا المصطلح ومصطلح أسلوب الحكم ؛ فأسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة ، وهي تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل ، بينما يهتم الحكم الرشيد بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية كحكم القانون والشفافية والمشاركة وحقوق الإنسان. (البابلي، 2018، صفحة 1)

ويأتي مصطلح الحكم الرشيد ترجمة عن اللغة الإنجليزية لمفهوم ذاع صيته هو (Good Governance) ، ولكن هنالك يتحفظ على هذه الترجمة ينطلق من ضرورة أن تتحرر المفاهيم مما تطلق عليها من الأحكام القيمية أي الأحكام التي تطلقها على أشياء استناداً إلى الاعتقادات الشخصية ، وهو أمر يختلف من شخص لآخر حسب ظروف التكوين الفكري والنشأة الأسرية والمكانة الاجتماعية ... إلخ ، وبذلك فإن تعبيرات مثل الحكم الرشيد أو (الجيد) أو (الصالح) ، إلى غير ذلك لا يوجد اتفاق حولها. فما يراه البعض صالحاً، قد يراه آخرون غير ذلك، وهذا الاختلاف طبيعي، ما دام البشر أنفسهم مختلفين ثقافياً واجتماعياً وسياسياً⁽¹⁾ (فوزي، 2007، صفحة 33)، وبالتالي هناك جدل علمي متواصل مما جعل من

مصطلح (الحكم الرشيد) أو (الحكم الصالح) * (علوان، 2020، صفحة 43) مصطلحاً غير محدد، وعلى الرغم من رواجه الواسع فإنه يُستخدم في أدبيات التنمية لتوصيف الأداء أو الإجراء العملي التطبيقي، إشارة إلى المنهجية التي تنفذ بها المؤسسات العامة تدبير الشؤون العامة أو إدارة الموارد العامة (باحثين، كانون الأول 2018،،، صفحة 22).

ومصطلح الحكم الرشيد في ادبيات العلوم السياسية والتنمية ذو مدخل أساسي وجديد في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من اجل إعطاء حكم قيمي للنظم الحاكمة وسلطاتها في ادارتها للدولة والمجتمع ، وبذلك يصبح المصطلح معبراً للإدارة الناجحة لاسيما بربط السلطة للأمور السياسية والإدارية والاقتصادية والعمل على الإصلاح الإداري والمالي والحفاظ على البيئة وإعطاء دور واسع للمنظمات الدولية والمجتمع المدني في تنفيذ الحكم الرشيد (سليمان، 2023 ، صفحة 554).

بيد انه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي قد ظهر المفهوم بشكل واسع من قبل المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كمنهجية لتحقيق التنمية البشرية في الدول النامية والمتقدمة؛ نتيجة للقصور والإخفاقات التي منيت بها الإدارات الحكومية دون تحقيق التنمية المرجوة بفعالية وكفاءة. وتطور المفهوم منذ منتصف التسعينات بعد تقرير اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الاقتصادية (OECD) الذي عقد في باريس عام 1996، إذ ربط رئيس اللجنة بين جودة فعاليات أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع وبين درجة رفاهية المجتمع، وأكد على أن المفهوم يذهب إلى أبعد من ذلك؛ وهو كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول النامية على حل المشكلات التي تواجهها، من خلال بلورة الشكل الذي يجب أن تكون عليه طبيعة العلاقة بين كل من الدولة والحكم من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، كما يشير هذا المفهوم للتعبير عن الحكم الرشيد، وضرورة الانتقال بالإدارة الحكومية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعل وتكامل بين الأركان والعناصر الرئيسة وقد أطلق عليه البعض أسلوب الحكم الموسع، بينما وصفه آخرون بالحكم الجيد، وتبنى آخر تعبير الحكم الشامل أو المتحد (معزب، 2020، صفحة 10).

وساهمت فلسفة الحكم الرشيد بأن تكون ذو صياغة من قبل الهيئات الدولية في تعزيز مخططات التنمية من خلال نسق متكامل بمناهج وأدوات وتقنيات في الحكم إضافة الى التنمية بصفة عامة يشمل فيها الاقتصاد السياسة والاجتماع والثقافة والعلوم بوضع التصورات والأفكار موضع التنفيذ وهو الشيء الذي تفتقر اليه الدول النامية التي وجدت نفسها مطالبة امام المؤسسات الدولية بانتهاج سياسات وتنفيذ مبادئ وقرارات لا تملك وسائل ولا أدوات لتطبيقها الامر الذي ساهم بفشل الدول النامية في تطبيق مضمون الحكم الرشيد (سفاري، 2007، صفحة 21).

* الحكم الصالح : يُعرف بأنه التوجه والسيطرة وتحديد الأنشطة الحكومية بما يخدم المواطنين ، ويصف عبد الرحمن الكواكبي بأنه تلك الفعاليات التي من شأنها ان تحافظ على الامن والاستقرار وتؤدي بان يعيش الانسان المعيشة المناسبة بما ننشده في بعض الوجود ما وعدت به الاديان لأهل السعادة في الجنان ..

وفي الواقع قد بذلت محاولات كثيرة لتعريف الحكم الرشيد من قبل المختصين والمعنيين بالأمر سواء على الصعيد الأكاديمي والعلمي أو على صعيد المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية ، ويمكن إيراد بعض من تعريفات الحكم الرشيد كما يلي :

- يُعرف الحكم الرشيد من قبل François Ascha على أنه : "اشتراك المؤسسات السياسية الفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص مع بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لتحالف جديد قائم على تقاسم المسؤوليات في العملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على حفاظ تماسك المجتمع".
- يُعرف هيرمنت السنهانس Hermat Elsenhans الحكم الرشيد بأنه : "إدارة تفاعلات الحكومية وغير الرسمية بين مختلف العناصر من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".
- عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الرشيد : "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وحرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".
- عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكم الرشيد بـ : "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية" (جرود، 2022).
- عرفت الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الرشيد بأنه : "الحكم القادر على بناء المؤسسات الديمقراطية القادرة على ايجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية".
- ترى منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه الغاية من تكاثف جهود كل من الدولة ومكونات المجتمع ومختلف المواطنين من اجل مكافحة مشكلة الفساد عبر الوسائل المختلفة وايجاد آليات تمكن هذه الاطراف من القضاء على هذه المشكلة .
- الحكم الرشيد بتعريف نادر فرجاني هو : "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيراً سليماً تربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع".
- يُعرف الحكم الرشيد على أنه : "التسيير العقلاني لأجهزة ومؤسسات الدولة ومختلف مواردها البشرية والمالية، في اطار التعاون والشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في سبيل خدمة المصلحة العامة، والتقييد باحترام القانون، من دون الإخلال بالقواعد والشروط البيئية والذهنية المحلية، مع

الاستفادة من ايجابيات النماذج الخارجية التي لا تتعارض مع الخصوصيات المحلية" (جابر، 11-12 نوفمبر 2019، الصفحات 1054-1055).

- يُعرف الحكم الرشيد بأنه : "نظام الحكم القائم على خدمة مصالح الشعب، وفيه تُعد السلطة والقيادة ووظيفة في الخدمة العامة ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على متطلبات الشعوب وحاجاتها وسياساتها بالعدل والمساواة، وان يتصف بالقدرة على دمج المجتمع في السلطة والحكم والمشاركة، وان يتمتع باستمرار برغبة شعبية اساسها الانتخاب الشعبي النزيه".
- كما يُعرف الحكم الرشيد على إنه : "عبارة عن مبادئ عامة تنزل الى الواقع العملي عن طريق اسلوب محدد وآليات متفق عليها وذلك بوجود مؤشرات محددة لكل من مبدأ من اجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والمساهمة في التنمية المستدامة" (قادر، كانون الاول 2020، صفحة 41).

وبناءً على ما سبق من تعاريف يمكن القول ان الحكم الرشيد هو كل ما يتضمن من ادارة حكومية سليمة قائمة على اساس حكم القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة، والرضا بالمسائلة الشعبية من قبل السياسيين والقوى السياسية ، وضمان مكافحة الفساد. وكل ذلك يكون بمشاركة الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاطراف الفاعلة التي يمكن ان تقدم ما يحقق حكم قائم على اساس العقلانية ويضمن التنمية وحقوق الانسان وغيرها من المتطلبات والخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع . ويمكن ايضاً من خلال تعاريف الحكم الرشيد تسجيل عدة ملاحظات بخصوصه مثل (فرج، 2012، صفحة 10):

- ان الحكم الرشيد جاء نتاجاً طبيعياً لتطور نظرية التنمية المستدامة، على حساب دور الدولة ولصالح واشراك القطاعات الفاعلة الاخرى في التنمية واتخاذ القرار .
- يعود التفاوت في معدلات النمو بين الدول الى ادارة الحكم و حسن ممارسة السلطة في ادارة هذه الموارد الى جانب جودة ادارة الحكم ومدى اعتمادها على الكفاءة والحيادية .
- تمثل فاعلية قنوات المسائلة والرقابة اساساً للحكم الرشيد، وسبيل التوجيه الصحيح لموارد الدولة نحو التنمية وتقوية مؤسساتها، عبر ارساء سلطة القانون وممارسات الشفافية والمشاركة الفعالة.

2. دور الأمم المتحدة في تبني مفهوم الحكم الرشيد ووضع اسسه

اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بتحقيق وتجسيد اهدافها التي نشأت من اجلها على ارض الواقع، كما اخذت على عاتقها ان تمارس دورها في تحقيق السلم والامن الدوليين الى جانب اهدافها ومنطلقاتها الاخرى التي اقرها ميثاقها، ومن هذه المجالات التي اهتمت بها الأمم المتحدة هي قضية الحكم الرشيد من حيث وضع اسسها وتحديد مفهومها وكذلك تطبيقها وتنفيذها .

وجاء اهتمام منظمة الأمم المتحدة بالحكم الرشيد -باعتبارها اعلى هيئة تشريعية دولية- بمصطلح ومفهوم الحكم الرشيد فسعت الى تحديد معناه وحاولت ابعاد التضارب الحاصل في تحديد تعريفه

ولاسيما ذلك التضارب الذي يحيط به بين شقيه الاقتصادي والسياسي ، وكذلك لتحديد مواطن التوافق وتقليص مساحات الاختلاف بين متبني مصطلح ومفهوم الحكم الرشيد على مختلف توجهاتهم (دربال، 2016، الصفحات 186-187):

وبالفعل تم وضع عدة تعريفات لمصطلح الحكم الرشيد من قبل الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات والمنظمات المرتبطة بها ، ومنها :

- عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه : " الطريقة او الاسلوب او مجموعة القواعد والمؤسسات التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بهدف تحقيق التنمية والمصلحة العامة". وهذا التعريف يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصد نشاطاتهم واستبدالهم وقدرة الحكومة على ادارة الموارد البشرية والاقتصادية وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية (سلمان، 2023 ، صفحة 555).

- يُعرف صندوق النقد الدولي الحكم الرشيد بما يلي : الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمه التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق اكبر المنافع" (محمود، 2017 ، صفحة 77).

- عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد بأنه : "ممارسة السلطة السياسية، والاقتصادية، والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الرشيد الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلالها عن مصالحهم وخلافاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية"، كما يصف تعريفها الحكم الرشيد بأنه تشاركي وينحو إلى الارتكاز على توافق الآراء والمساءلة والشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول والامثال إلى سيادة القانون، وفضلاً على ذلك، يسعى الحكم الرشيد إلى كفاءة خفض الفساد إلى أدنى حد ممكن، وإلى أخذ آراء الأقليات في الاعتبار والاستماع إلى الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع في عمليات صنع القرار، كذلك يتصف أيضاً بالقدرة على تلبية الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للمجتمع (بانيرجي، 2024).

- يُعرف الحكم الرشيد من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على انه : "كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها. ويضيف الحكم الرشيد صفة معيارية وتقييمية لعملية الحكم" (الإنسان، بلا تاريخ).

- اما الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ، فقد رأي هو الآخر ان : "الحكم الرشيد يضمن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتعزيز الديمقراطية؛ وتعزيز الشفافية والقدرة في الإدارة العامة" (Wikipedia, 2024) .

ولم يتوقف الامر في دور الأمم المتحدة عند ترسيخ مفهوم الحكم الرشيد ووضع تعريف له او محاولة معالجة الاختلاف في تعريفه لدى الجهات المختلفة ، وانما تم وضع الاسس النظرية له من قبل البنك

الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والتي تعبر عن عدد من المؤشرات اعتمدها هاتين الجهتين وان كان هناك بعض الاختلاف بينهما .

اذ حدد البنك الدولي الاسس النظرية للحكم الرشيد بـ:

1. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبة عملها وطريقة استبدالها ، ويتضمن هذا الاساس الرأي والمساءلة ، وعدم الاستقرار والعنف السياسي .
 2. قدرة الحكومة على صياغة سياسات صحيح وسليمة وكذلك قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بطريقة فاعلة . ويتكون هذا الاساس من فعالية الحكومة ، ونوعية التشريعات .
 3. احترام الموظفين والدولة ، التي تتولى مهمة التسيير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ويتضمن هذا الاساس : حكم القانون ، ومستوى الفساد .
- اما برنامج المتحدة الانمائي فقد وضع اسس نظرية للحكم الرشيد تركز بالأساس على التنمية البشرية ، التي على اساسها يتم تصنيف نوع الحكم القائم ، كما يرتبط مفهوم الحكم الرشيد بحسب هذا البرنامج بعدد من المؤشرات تتمثل بـ (الصبار ، 2020 ، صفحة 27):
- التمكين ، ويعني توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وممارستهم لحرية الاختيار بعيداً عن اي ضغوطات ، وبالتالي ضمان مشاركتهم الحقيقية في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم وشؤونهم.
 - التعاون ، ويضم في طياته مفهوم الانتماء والاندماج واعتباره مصدراً اساسياً للإشباع الذاتي والفردية ، اذ ان التعاون بالأساس هو تفاعل اجتماعي ضروري .
 - العدالة في التوزيع ، وتعني ان يتساوى الجميع بما يحصلون عليه من امكانيات وفرص الاستدامة ، وهي التي تقوم على اساس تلبية حاجيات الجيل الحالي من دون اي تأثير ذي ابعاد سلبية على حياة الاجيال القادمة.
 - الامن او الامان الشخصي ، ويعني ضمان الحق في الحياة للأفراد وابعاد اي تهديدات مختلفة عنهم .
- كما حدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي اربع انواع مجالات تتكون منها منظومة الحكم الرشيد او الحوكمة ، وتمثل بما يلي (البابلي ، 2018):
- الحوكمة الاقتصادية ، وتتضمن عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بطريقة او بأخرى في النشاطات الاقتصادية في الدولة ، مثلما تؤثر في القضايا الاجتماعية مثل : تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة .
 - الحوكمة السياسية ، وتوجد في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة ، اذ ان الدولة يجب ان تمتلك جهاز تشريعي مستقل ، وجهاز تنفيذي ، وجهاز قضائي يتمتع باستقلاليته عن الجهازين الآخرين .

- الحوكمة الإدارية، وتمثل نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يفترض عليها ان تتصف بـ: الاستقلالية والكفاءة والمساءلة والشفافية .
- الحوكمة الشاملة، وتتضمن كافة العمليات والهيكل للمجتمع التي يقع على عاتقها توجيه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اجل حماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، كما يفترض ان تضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية والحرية والامن التي تحقق مستوى عالي من المعيشة لكافة افراد المجتمع .
- يضاف الى ذلك، ترى الأمم المتحدة إن الحكم الرشيد هو ما توافرت فيه شروط معينة يصنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمعايير أكثر شمولاً وتنوعاً، تتمثل بما يلي :
- المشاركة: وتتضمن ان مشاركة الرجال والنساء على حد سواء هي حجر الاساس في الحكم الرشيد ، وذلك إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلي المؤسسات الشرعية، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية ان تكون هذه المشاركة مستنيرة ومنظمة ، اي ان يكون هنالك حرية لتكوين الجمعيات والتعبير من ناحية، ومجتمع مدني منظم من ناحية اخرى (Sheng, 2024, p. 2)
- سيادة وحكم القانون: ويعني ان تقوم دولة الحكم الرشيد على سيادة القانون وتطبيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وان يخضع الجميع لسلطان القانون ، وان يكون هنالك دولة مؤسسات ، وان تتوافق هذه القوانين مع المعايير الدولية والشرعية الدولية لحقوق الانسان .
- الشفافية: وتعد من اهم خصائص الحكم الرشيد ، وتقوم على التدفق الحر للمعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها ، والاقرار بالحق في الوصول الى هذه المعلومات بكل يسر وسهولة من قبل الافراد والمؤسسات (سليمان، 2023 ، الصفحات 562-563).
- المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مسؤولون أمام الجماهير ومن يهتمهم الأمر، وتختلف هذه المساءلة باختلاف المنظمات وما إذا كان القرار داخلياً أو خارجياً للمؤسسة.
- المسؤولية: أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.
- بناء التوافق، يعمل الحكم الرشيد من اجل تحقيق التوفيق بين المصالح المختلفة والمتنوعة بهدف التوصل الى توافق كبير بالشكل الذي يحقق مصالح الجماعة (البابلي، 2018).
- الاستجابة: ويجب أن تسعى المؤسسات إلى خدمة جميع أصحاب المصالح.
- الفعالية والكفاءة: أي تنتج العمليات والمؤسسات نتائج تلبي الاحتياجات ويغطي مفهوم الكفاءة في سياق الحكم الرشيد أيضاً الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

- الرؤية الاستراتيجية: وتعني امتلاك القادة والجمهور منظوراً واسعاً وطويلاً للأجل للحكم الرشيد، وتفهم السياق والتعقيدات الاجتماعية والتاريخية والثقافية المركبة لهذا المفهوم، وتحديد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي، ودراسة المخاطر والمتغيرات الداخلية والخارجية وذلك لرسم خطط سليمة تحقق نتائج إيجابية (محمد ومحمود، 2022).

3. دور الأمم المتحدة في دعم تطبيق الحكم الرشيد

عملت الأمم المتحدة بالتعاون مع الكثير من الدول من أجل تطبيق وتنفيذ الحكم الرشيد في الواقع العملي وعدم الركون إلى مجرد إعلان تبنيها لموضوع الحكم الرشيد ووضع الأسس له في التصريحات والتقارير ووسائل الإعلام . وإنما العمل من أجل تجسيد ذلك واقعياً ودعم الدول ومساعدتها في تطبيقه وتعزيزه .

وبالفعل كان لمنظمة الأمم المتحدة دورها في التبشير بالحكم الرشيد عالمياً وكان السبق في ذلك للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، منذ بداية بروز هذا المصطلح وتبنيه من قبلها ، إذ تم الترويج للحكم الرشيد كأحد الأساليب الناجحة في التسيير والإدارة بالجودة ، كأحد روافد التنمية المستدامة، ومن هنا فقد ساهمت هذه المؤسسات في تبني نظام الحكم الرشيد عبر عمليات تطوير الإدارة الحكومية وتحسين أساليب الحكم ، بالشكل الذي يضمن وجود مخرجات جيدة من حيث الفعالية والكفاءة في الخدمات والاستجابة لحاجات المواطنين والوفاء بمتطلبات وأسس التنمية المستدامة والأمن الإنساني (وليد، 2010، صفحة 175).

وفي إطار سعيها لمعالجة النزاعات والمشكلات في العديد من مناطق ودول العالم رسمت الأمم المتحدة من خلال موضوع الحكم الرشيد محاولتها في إنهاء النزاعات أو التخفيف من حدتها من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون ونزع السلاح ومكافحة التطرف والإرهاب ، بحيث ترى الأمم المتحدة بأن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا من خلال الأمن الذي لا يمكن تطبيقه إلا من خلال الحكم الرشيد ، فعملت الأمم المتحدة ببرامجها الإنمائية من أجل إعادة الاستقرار أولاً وتنفيذ سيادة القانون ثانياً وذلك لمواجهة التهديدات والنزاعات والعنف والجريمة المنظمة وازمة الفقر والتدهور البيئي والإرهاب (إبراهيم، 2018، الصفحات 195-196).

وجاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 أنها تؤكد التزامها بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات (المتحدة، القرار 1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 2005، صفحة 4)، تعقد العزم على : "السعي إلى إقامة الحكم الرشيد ووضع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي على الصعد كافة ودعم البلدان النامية " ، وأضاف القرار : "التأكيد على أن الحكم الرشيد أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن وضع سياسات اقتصادية

سليمة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية متينة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية هي أساس النمو الاقتصادي المطرد" (المتحدة، القرار 1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 2005، صفحة 8). وجاء الاتفاق في مناقشات الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 على ضرورة استمرار إطار التنمية الجديد الذي يجب ان يعزز الاستدامة والحد من الفقر ، قيام المجتمعات المسالمة والعدل وإقامة الحكم الرشيد وتعزيزه (لوسويك، 2024).

وعلى الرغم من دور الأمم المتحدة لدعم وتطبيق الحكم الرشيد الذي اخذ العديد من الجوانب والمشاريع والمجالات الا اننا سنوضح جانباً منها يتمثل بـ :

1.3. دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ان لهذا البرنامج الدور الكبير في إقامة أنظمة الحكم الرشيد وتعزيزها لدى العديد من الدول ، اذ اقر في مجالات عمله برنامجاً لدعم الحكم الرشيد هو : "برنامج الحوكمة وتعزيز الديمقراطية" الذي يدعم جهود تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني . وادرج في قائمة مشاريعه : "مشروع تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد" الذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة القوية، ومكافحة الفساد في الدول النامية، كما يتضمن تقديم الدعم لتطوير النظم القانونية واعتماد الشفافية والمساءلة، وبرامج تدريب الكوادر الإدارية المختلفة وتعزيز القدرات (سليم، 2023).

وفي الاطار نفسه يتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخبراء لمساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على الحكم الرشيد من خلال بناء مؤسسات سياسية وقانونية عادلة ومستجيبة ومفتوحة أمام المشاركة العامة ، وتوسيع القطاع الخاص في اقتصاداتها (Mingste, 2023).

وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "وثيقة سياسات الادارة السليمة للحكم" في تشرين الثاني 1997 التي جاءت بمثابة دليل عمل للبرنامج في مجال دعم تطبيق الحكم الرشيد ، وتشير هذه الوثيقة الى ان البرنامج يسعى احداث تغيير في سياسات الدول النامية، وكلما كان هناك تغيير نحو الاحسن كلما كان هنالك تغير على النوع الانساني وكان هناك حكماً جيداً لان الحكم الجيد والرشيد هو مفتاح كل الحلول . يضاف الى ذلك، تشير الوثيقة الى ان الأمم المتحدة ومن خلال برنامجها الإنمائي تسعى الى ان تكون شريكاً في ارساء وتقرير الحكم الرشيد الذي يعطي الأولوية الى : احداث التنمية الانسانية المستدامة، وترشيد الحكم السياسي، وترشيد النمو الاقتصادي . ومن خلال ذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحدد بأن العنصر الاساس الذي يتطلب الاهتمام به منذ البدء هو العنصر البشري كونه هدف والحكم الرشيد هو وسيلة لتحقيقه عبر مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وحماية البيئة وحماية حقوق الانسان، وكل ذلك لن يتم تطبيقه الا عبر اعطاء الأولوية للجانب السياسي الذي يتمثل بحكم القانون والديمقراطية، ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة (دربال، 2016، صفحة 195).

وفي الواقع ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يؤدي دوراً بارزاً في مجال تعزيز الادارة السياسية السليمة لإرساء وترسيخ الحكم الرشيد وذلك عبر مساعدة الدول الاعضاء لتبني افضل الممارسات السياسية وبخاصة في مجال مكافحة الفساد السياسي وعبر تطوير المؤسسات التشريعية والقضائية ودعم ادارة الحكم لتمكين الجميع من المشاركة المباشرة في عملية ادارة الحكم واتخاذ القرار ومكافحة الفساد ودعم منظمات المجتمع المدني التي يقع على عاتقها تأدية دور مهم في مجمل عمليه الحكم. وفي هذا المجال تم تأسيس "مركز اوسلو لإدارة الحكم"، وهذا المركز تم افتتاحه بشكل رسمي في اذار 2002 ، ومهمته تحقيق تبادل الخبرات والتجارب في مجال الحكم واسداء النصائح والمشورة الى الدول النامية من خلال مكاتبه الإقليمية المختلفة (دربال، 2016، صفحة 196).

2.3. دور مجلس حقوق الانسان ، الذي كان له القرار 20/19 الخاص بالحكم الرشيد ودوره في تعزيز وحماية حقوق الانسان ، ووضع على عاتق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان ان تقوم بإعداد تقرير شامل يوضح دور الخدمة العامة كعنصر رئيس من عناصر الحكم الرشيد، وان يتضمن جميع افضل الممارسات بالاستناد الى المعلومات الواردة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية الخاصة بحقوق الانسان وكذلك المنظمات غير الحكومية المختلفة ، وان يتم تقديم التقرير الى مجلس حقوق الانسان . كما دعا المجلس مختلف الجهات والمؤسسات ذات الصلة بحقوق الانسان والحكم الرشيد ان تقدم معلوماتها عن الممارسات الجيدة وابداء الآراء بشأن الخدمة العامة وحقوق الانسان والحكم الرشيد ، على ان تتضمن تلك المعلومات توضيحاً لعدد من اسس الحكم الرشيد مثل : الحياد والمساءلة والشفافية والاختصاص والنزاهة وغيرها . وكان من تجاوب مع مجلس حقوق الانسان بهذا الخصوص ما يقرب من 35 دولة، و 4 منظمات دولية، ومنظمة غير حكومية، ومؤسستين وطنيتين لحقوق الانسان (المتحدة، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد، 2013، صفحة 3).

3.3. مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يتجلى الهدف من هذا المشروع في رصد التقدم ما يتحقق من تقدم مجال إقامة الحكم الرشيد في عينة من 28 بلد في خمس مناطق دون إقليمية في أفريقيا. وفي هذا المشروع تم استخدام ثلاث وسائل مسحية هي : فريق خبراء معني بالمسائل المتعلقة بالحكم. ودراسة استقصائية تقيس وجهات نظر السكان البالغين. ومعلومات واقعية وبيانات وضعية . وهذه الوسائل مجتمعة يمكن توفير بيانات عن 83 مؤشر يمكن استخدامها في التقارير القطرية والتقارير دون الإقليمية عن الحكم في البلدان الأفريقية (والاجتماعي، 2004، الصفحات 16-17). ومن الجدير بالذكر ان هذه اللجنة لها عمل مستمر منذ تسعينات القرن الماضي ، اذ اعلن الامين العام للأمم المتحدة -حينها- كوفي عنان في 11 تموز 1997 اثناء افتتاح منتدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اديس ابابا انه: "لا توجد قضية واحدة اكثر اهمية بالنسبة للمستقبل الاقتصادي والسياسي لأفريقيا من الحكم الرشيد" ويجب ان تحظى بالاهتمام الكامل والدائم من الافارقة ، واثناء هذا المنتدى صرح عنان بان : "الحكم الرشيد شرط اساس للتنمية المستدامة" ، وقال ايضاً: ان الحكم الرشيد يعزز ابرز سمات المجتمع الحر والمزدهر :

العدالة الاجتماعية، والشفافية، والمساءلة في اداره الشؤون العامة" ، واعتقد عنان حينها ان افريقيا دخلت موجة جديدة من التقدم تقوم على السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية ، و اضاف ان هذه الركائز الاربعة تشكل ركائز الحكم الرشيد " (United nations, 1997).

وغالباً ما تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمراتها لدعم الحكم الرشيد في افريقيا ، اذ جاءت أعمال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي لعام 2017 الذي عقد في إثيوبيا ، لتتضمن الاهتمام بسياسات الحكم الرشيد ومفعولها في إنجاح التحول الهيكلي في اقتصادات الدول الأفريقية. وشارك في المؤتمر ممثلي 54 دولة افريقية ، الى جانب البنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رزاق، 2017).

يضاف الى ذلك ان الأمم المتحدة قامت بدعم العشرات من تجارب الحكم الرشيد بغض النظر على مدى قوة هذه التجارب وضعفها او نجاحها وفشلها ، وتوضح على سبيل المثال لا الحصر عدداً من تجارب دعم الأمم المتحدة للحكم الرشيد في عدد من الدول :

- صربيا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد في صربيا ، وتعمل مجموعة الحكم الرشيد فيها على جعل أنظمة الحكم خاضعة للمساءلة وفعالة ومرنة حتى تتمكن من التعامل بشكل أفضل مع التحديات المعقدة في القرن الحادي والعشرين. وتساعد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء المؤسسات أو تعزيزها أو إصلاحها. وتؤكد على الشفافية والحوار العام ودمج الابتكار ، ويجمع البرنامج أنشطته في أربع محافظ تتمثل بـ : الابتكار الرقمي، والعمليات السياسية الشاملة والمشاركة المدنية، وسيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة، وإدارة المالية العامة . ويمكن القول ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الرئيسي في تنفيذ هذه الأجندة في صربيا، وقدم الدعم للمؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستويين المركزي والمحلي لمعالجة الفجوات في ثلاثة مجالات رئيسية للحكم الديمقراطي، هي: الإصلاح البرلماني، والحقوق الأساسية، والمشاركة المدنية (Serbia, 2024).

- اليمن ، دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للمساعدة في بناء قدرة المؤسسات اليمنية ودعمها على الصمود لاستعادة الحكم المستجيب والرشيد الذي يخضع للمساءلة والشامل من خلال ضمان تقديم الخدمات بشكل فعال واستعادة ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم الأساسية .

- هندوراس، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة بقيمة 1.7 مليون دولار أمريكي بتمويل من صندوق بناء السلام، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لتسهيل إجراء حوار وطني حول الأولويات الرئيسية لبناء السلام لتعزيز المزيد من الشمول والتماسك الاجتماعي وتحقيق متطلبات الحكم الرشيد وتدعيمه في البلاد (Saito, 2021).

- جنوب السودان ، أطلقت الأمم المتحدة وبعثتها في جنوب السودان منتدى الحكم الرشيد في 11 اب 2021 ، ويهدف هذا المنتدى الى وضع اسس الحكم الرشيد وتمكينه وبناء السلام وتعزيز التعدد

الحزبي في دولة جنوب السودان ، ويتم تمويل هذا المشروع من بعثة الأمم المتحدة في دولة جنوب السودان ، وعملت البعثة من أجل التواصل مع المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع والنساء والشباب ورجال الدين بهدف إيجاد طرق لتعزيز السلام وترسيخ الحكم الرشيد (أويل، 2021).

4. فرص وتحديات دور الأمم المتحدة في دعم وتطبيق الحكم الرشيد

إن نشاط وعمل منظمة الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية ليس في بيئة اعتيادية أو مواتية من حيث الظروف والاضاع المناسبة، وليس كل ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة تتوفر له ظروف التطبيق والنجاح ، فبقدر ما هنالك من ظروف وفرص تساعد في انجاح نشاطاتها واعمالها واهدافها بقدر ما هنالك تحديات وصعوبات تواجه الأمم المتحدة في عملها ، ولا تخرج مساعي الأمم المتحدة في مجال دعم الحكم الرشيد عن هذا المضمار من حيث وجود فرص وتحديات التي تساعد أو تحدد عملية تطبيقه ونجاحه .

1.4. فرص دور الأمم المتحدة في تطبيق الحكم الرشيد ، وتتمثل بما يلي :

1.1.4. الحاجة للحكم الرشيد، وبدوره يتطلب بذل جهود كبيرة ومتضافرة وتحتاج إلى دعم دولي وخبرة دولية من أجل انجاحه، فالحكم الرشيد بقدر الحاجة له إلا أنه يشكل تحدياً متعدد الأبعاد، فمكافحة الفساد الضرورية لسيادة القانون وبناء السلام، لأن الفساد يؤثر سلباً على قدرة الدولة والاندماج الاجتماعي وإدارة الموارد الطبيعية، أما السلام فهو عامل تمكين للتنمية المستدامة وشرط مسبق لإرساء سيادة القانون والحد من الفساد، كما أن سيادة القانون ضرورية للتصدي بفعالية لدوافع الصراع، والافلات من العقاب، وتوفير نطاق القانوني يضمن الحياة الجيدة (Ritter, n.d.).

2.1.4. قدرة الأمم المتحدة على الانجاز ، حققت الأمم المتحدة إنجازات كثيرة التي عبر تاريخها ابتداءً من منعها نشوب حرب عالمية أخرى وتحقيقها إنجازات كثيرة أخرى في مجالات ترسيخ حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتوفير آليات تسوية المنازعات الدولية وحماية البيئة والقضاء على الأمراض وتحسين الأحوال المعيشية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، كما أثبتت الأمم المتحدة قدرة هائلة على حشد القوى لبناء التوافق في الآراء والقدرات، حينما جرى أبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في كانون الأول 2015، والاتفاق على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في نيويورك، في أيلول 2022 التي تمثل استثمار جماعي عالمي في مستقبل رفاه البشرية، وهي تقر بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن (بانيرجي، 2024)، وكل ذلك يعني أن العديد من أسس ومتطلبات الحكم الرشيد قد حققتها الأمم المتحدة من جهة ، وأن لها القدرة على دعم وتطبيق نظام الحكم الرشيد في العديد من الدول من جهة ثانية .

3.1.4. انتشار الديمقراطية، إذ ظهر توجه لدى العديد من الدول نحو تطبيق المبادئ الديمقراطية في نظم الحكم لديها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل ظروف دولية تدعم ذلك ، فاتجهت الكثير من

الدول لتصحيح مسارها ليتماشى مع التوجه الديمقراطي من خلال تنظيم الانتخابات العامة ، في ظل زيادة الوعي مع ظهور الثورة المعلوماتية وتقدم وسائل الاعلام والاتصال المختلفة، وامتلاك العديد من المواطنين القدرة المستقلة على المعرفة التي أصبحت تتجاوز ما تفرضه الدولة عليه فكان أكثر وعياً بما يدور حوله وأكثر توجهها للدفع باتجاه تطبيق الديمقراطية في دولته (علي، 2020)، وبالفعل كانت هنالك موجة من انتشار الديمقراطية في العديد من الدول (Weiss, 2000, p. 799)، الأمر الذي يعزز من الاتجاه نحو التطبيق الحكم الرشيد بمساعدة الأمم المتحدة لهذه الدول بعد أن طبقت الديمقراطية بعدها أحد متطلبات الحكم الرشيد .

4.1.4. المساعدات الدولية المشروطة ، أدت مجموعة من العوامل الى ان يأخذ الحكم الرشيد صدارة جدول الأعمال الدولي، وأصبح شرطاً لتقديم المساعدات الدولية، كان أهمها انتهاء الحرب الباردة ، والاحساس بان سياسات التكيف والهيكل القائمة على اساس السوق قد فشلت في تنشيط النمو الاقتصادي في العديد من الدول، وتزايدت حالة من القلق من ان المعونات والمساعدات كانت غير فعالة في الاغلب بتحقيق اهدافها، وكان النظر الى السياسات السيئة والحكم السيء في البلدان التي تتلقى تلك المعونات انها مسؤولة عن هذا الفشل، فكانت النتيجة ان أصبح الحكم الرشيد شرطاً لتقديم المساعدات الاقتصادية من جانب الدول المانحة (والاجتماعي، 2004)، ومن هنا وجدت الأمم المتحدة مساندة لها وحافزاً للدول بان تتقبل دعم الأمم المتحدة لتطبيق الحكم الرشيد لديها حتى تتمكن من الحصول على المساعدات والدعم الاقتصادي .

5.1.4. ثقة الحكومات، ان قدرة الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات التابعة لها على العمل مع العديد من الحكومات يقوم على مزايا مهمة تتمثل بالاعتماد على ثقة الحكومات بها لتشجيع التفاعل والتعاون مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص، وبخاصة عند تعلق الأمر بقضايا حساسة ومهمة، كما ان من ابرز مكامن قوة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا المجال هو استطاعته اشراك مختلف الاطراف الرئيسية ذات المصلحة والمستفيدين في تصميم وتنفيذ برامج تتناول المشاركة المتعلقة بإدارة الحكم (UNDP، 1998، صفحة 17) وكسب ثقتهم .

6.1.4. الدعم الدولي ، في مجال دورها لدعم وتطبيق الحكم الرشيد في مختلف الدول العالم فقد وجدت الأمم المتحدة دعماً دولياً من القوى الدولية المختلفة والفاعلة في الساحة العالمية، بحيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية انها عززت موقعها بالعمل مع الحلفاء والشركاء والمجتمع المدني لدعم الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة في تحقيق اهدافها ومبادئها، وانها شاركت على سبيل المثال في رعاية 23 قرار بما فيها القرارات الخاصة بالبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الانسان، وتعزيز التعامل الدولي لدعم الاليات الوطنية ودور حكم الرشيد في تعزيز حقوق الانسان وحمايته والعدالة الانتقالية وغيرها من الاسس والمبادئ والمتطلبات التي يقوم عليها نظام الحكم الرشيد وكلها تصب في صالح دور الأمم المتحدة وتقويته لدعم الحكم الرشيد (الخارجية، 2022).

2.4. تحديات دور الأمم المتحدة في تطبيق الحكم الرشيد ، وتتمثل بما يلي :

1.2.4. الصراعات الداخلية، على الرغم من تراجع الصراعات الداخلية على نطاق العالم في مطلع الألفية الجديدة، إلا أن السنوات القليلة الأخيرة قد شهدت فيها العديد من الدول مزيد من الصراعات والنزاعات التي لها تداعياتها الكبيرة على المجتمعات والدول (بانيرجي، 2024). لاسيما الصراعات على السلطة والحكم ، كما أن الحكم الضعيف يساهم في تأجيل الصراع، والصراعات بدورها تمثل عائقاً أمام الحكم الرشيد (Saito, 2021)، مما شكل تحدياً حقيقياً لمساعي الأمم المتحدة لتطبيق الحكم الرشيد في الدول التي تمر بمرحلة من الاضطرابات والصراع ، فالهم هنا يكون لحل الصراعات ومواجهة تداعيات أكثر من التوجه نحو تطبيق المشاريع الأخرى ومنها الحكم الرشيد .

2.2.4. ضعف أو غياب متطلبات الحكم الرشيد ، من أجل أن تقوم الأمم المتحدة بتأدية دورها في إقامة نظام للحكم الرشيد أو تعزيز نظام قائم على أساس الحكم الرشيد في دولة ما، فإن الحال يتطلب وجود مجموعة من متطلبات وأسس الحكم الرشيد ومن دونها سيكون من الصعوبة بمكان على الأمم المتحدة أخذ دورها في هذا المجال ، بيد أن الكثير من الدول المستهدفة تعاني من انعدام الشرعية ، وضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصانية، ورفض العديد من الأنظمة الحاكمة للتعددية بمختلف أشكالها ، وترفض الديمقراطية والانفتاح السياسي ، في ظل اعتماد هذه النظم على الاقتصاد الريعي بغية ضمان شرعيتها ، وكذلك غياب معارضة قوية وبناءة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ، يرافقها غياب ثقافة المشاركة والتشاركية لدى النخب الحاكمة بمقابل ضعف الوعي والامية فيما يخص المشاركة لدى الأوساط الشعبية (فريد، 2014، الصفحات 80-83) الأمر الذي يعقد دور الأمم المتحدة في دعم إقامة نظم الحكم الرشيد لدى هذه الدول .

3.2.4. تعثر الديمقراطية ، على الرغم من أن العديد من الدول قد حققت إيجابيات كبيرة سواء في الانتقال إلى النظام الديمقراطي أو التحسن في مسار الحكم الديمقراطي في آسيا وأفريقيا والعديد من مناطق العالم الأخرى ، فعلى سبيل المثال كانت الساحل العاج يطلق عليها "باريس إفريقيا الغربية" لكن العنف السياسي جعلها تتراجع عن تقدمها في المسار الديمقراطي، ولا يختلف الحال كثيراً عن كينيا التي شهدت استقرار سياسي وتطبيق للحكم الرشيد ولكن حصل فيها تعثراً في المسار الديمقراطي (علي، 2020). والتعثر الديمقراطي كان يحصل بطريقتين إما بتراجع الديمقراطية ومتطلباتها وعواملها أو بسبب الانقلابات (White, 2021)، التي أدت إلى تحول الدول التي شهدت إلى أنظمة عسكرية ودكتاتورية ، فخلال السنتين السابقتين حدثت أكثر من ثمان انقلابات عسكرية في إفريقيا ، وهذا التعثر أو التغير نحو الأنظمة العسكرية أو الحكم العسكرية سبباً كبيراً يحول دون أن تؤدي الأمم المتحدة دورها في دعم وتطبيق الحكم الرشيد في هذه الدول .

4.2.4. قصور منظومة الحكم الرشيد المطلوبة ، هنالك العديد من الدول التي تعاني قصوراً في نظم الحكم الرشيد مما يجعلها عرضة للعديد من مخاطر الفساد، إذ أن هنالك دول تعاني من ضعف نظام

النزاهة وضعف المساءلة امام فروع الحكومة المختلفة وفي القطاعات الاجتماعية الاخرى ، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضعف قدرات مؤسسات الحكومة المنوط بها تأدية وظائف الحكم الرشيد، فهناك فساد مترسخ في القطاعين العام والخاص ، وحالة من غياب التعاون بين الاطراف المعنية والأساسية في منظومة الحكم الرشيد وعدم وجود نظام للنزاهة والشفافية متكامل الاركان وضعف الرقابة العامة، فضلاً عن التدخل السياسي في عمل الجهات الرقابية على الصعيدين العام والخاص (الدولية، 2010، الصفحات 10-13)، وكل ذلك يُشكل تحدياً امام عمل الأمم المتحدة في الدول التي تعاني من هذه التحديات وتشكل عائقاً امام تطبيق حكم رشيد مناسب فيها لتبتيغيه الأمم المتحدة .

5.2.4. اختلاف السياق والثقافة، ان افكار وآليات الحكم الرشيد التي وضعتها الأمم المتحدة وروجت لها قد لا تصلح لجميع الشعوب والحضارات والدول والمجتمعات ، وقد انتقد هذا الامر كونه يكرس منظومة فكرية وسياسية معينة، فعلى سبيل المثال ان الحكم الرشيد يهدف لتقليص دور الدولة وهذا الامر يلاقي قبولاً في المجتمعات المستقرة والمتطورة، لكنه موضوع شك بالنسبة للدول النامية، لهذا فانه لا يوجد انموذج موحد للحكم الرشيد، وان وجد انموذج مناسب فليس بالضرورة ان يكون صالحاً للدول الاخرى (بوفليسي، 2015)، وهذا الامر يشكل عائقاً امام عمل الأمم المتحدة الهادف للترويج للحكم الرشيد وتطبيقه .

6.2.4. انشغال الأمم المتحدة بالتحديات العالمية ، هنالك تحديات كبيرة تواجه الأمم المتحدة، فبالإضافة الى تعبئة موارد الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التقليدية. هنالك تحديات عالمية معاصرة اكد على مواجهتها الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش عندما ذكر بأن على الأمم المتحدة ان تؤدي دوراً بارزاً في تقديم المساعدة على مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وخطر الارهاب والمخاطر الامنية المرتبطة بالتقدم في مجال التنمية الاصطناعية والذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة الاخرى ، وعلى الرغم من هذه الجهود الا ان هناك شك في انه حتى في حين تبدو آليات الأمم المتحدة القائمة وكأنها تكافح هذه التحديات ، فإن العالم يحتاج الى عمليات دبلوماسية جديدة واطر تعاونية للتعامل مع مثل هذه التهديدات الناشئة والضخمة في نفس الوقت، وان التوصل الى اتفاق سياسي بين الدول بشأن هذا الترتيبات قد يكون بالغ الصعوبة في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية (Group, September 2023, p. 3) وهذا الامر يجعل سعي وعمل الأمم المتحدة في مواجهة هذا التهديدات اكثر من اهتمامها في دعم وتطبيق الحكم الرشيد في العالم .

7.2.4. غياب الحوكمة التشريعية ، ان هذا الامر في حال تحقيقه فهو كفيل بان يوصف اي نظام حكم بأنه نظام حكم سيء وهو نقيض الحكم والرشيد والصالح ، ولعل من اهم مظاهر الحكم السيء التي تنتج عن غياب الحوكمة التشريعية في غياب الاطار القانوني اما ينتج عنه غياب تطبيق حكم القانون او تطبيقه بشكل تعسفي ونسبي ، بالترافق مع بروز ظاهرة اعفاء المسؤولين او افلاتهم من الخضوع للقانون او عدم فاعلية القوانين القائمة في اخضاع المسؤولين لحكم القانون بسبب ما به منها هفوات وثغرات تشريعية ،

وبالنتيجة سينعكس ذلك على مبدأ الشفافية مما يؤدي الى قصور القوانين الذي يتسبب بوجود قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة للمعلومات والعمليات في عملية صنع واتخاذ القرار بشكل عام وصنع السياسات بشكل خاص (الحميد، 2023) ، وفي حال وجود هذا الامر بأي دولة سيكون حجر عثرة امام اي دور من الممكن ان تؤديه الأمم المتحدة في مجال تطبيق حكم الحكم الرشيد فيها .

8.2.4. غياب اطار سياسي ضامن ومؤطر ، عند تقييم سياسات وبرامج الأمم المتحدة لدعم التنمية والحكم الرشيد ، ومحاولة تحديد ومعرفة مكامن الخطأ فيها، فإن العديد من الدراسات وجدت ان السبب لا يعزى فقط الى دور المؤسسات الدولية وسياساتها بل ايضاً الى غياب اطار سياسي ضامن ومؤطر لها ، فالمساعدات والاصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية ، وطبيعة النظم السياسية للعديد من الدول النامية التي تعاني من قصور وعجز في الاداء بسبب تفشي الفساد وغياب الاطار المؤسسي الضامن لحكم القانون، وبعبارة اخرى فان اي مشروع او اصلاح اقتصادي طموح لا يكتب له النجاح في ظل عدم وجود شرعية سياسية ومؤسسية فاعلة .

9.2.4. الانتقادات الموجهة لبرامج الأمم المتحدة ، اذ تعرضت مشاريع وبرامج الأمم المتحدة والعديد من المؤسسات الدولية المانحة الى عدة انتقادات طالت فعالية سياساتها وبرامجها ومعالجتها لازمات الفقر والتنمية واقامة نظم الحكم الرشيد ، وجل هذه الانتقادات كانت صوب برامج التعديل الهيكلي والبرامج الاقتصادية التي كانت تهدف الى مساعدة الدول النامية على التكيف والصمود في مواجهة الازمات ، ولكن كانت نتائجها معاكسة لتلك الاهداف كونها ركزت على الجانب الاقتصادي من دون ان تراعي الجانب الاجتماعي للسكان (وليد، 2010)، والسياسي لواقع النظام والدولة .

5. الخاتمة:

يجد المتتبع والدارس لموضوع دور الأمم المتحدة في دعم الحكم الرشيد وتطبيقه ان منظمة الأمم المتحدة كان لها دورها ابتداء من تبني مصطلح الحكم الرشيد وتحديد مضمونه ومفهومه وصولاً الى مساعدة الدول في تطبيقه وتعزيزه لدى من طبقه .

وتم اثبات فرضية البحث التي تم تبنيها في المقدمة بان هذا الدور مهم وفاعل وحقق الكثير من اهدافه في دعم تجارب الحكم الرشيد لدى العديد من الدول في مختلف انحاء العالم ، ولاسيما الدول النامية مرتكزةً بذلك على عدد من الفرص بمقابل ما تواجهه من تحديات شكلت عوائق امام هذا الدور للأمم المتحدة وعدد من وكالاتها ومنظماتها التخصصية .

وفيما يخص مستقبل دور الأمم المتحدة في دعم الحكم الرشيد فان هذا المستقبل تتقاسمه العديد من الاحتمالات المستقبلية منها ان يستمر هذا الدور على ما هو عليه ، واحتمالات ان يتزايد ويكون اكثر فاعلية مستقبلاً ، بمقابل احتمالية تراجعها ، وكل ذلك مرهون بما يقابل دور الأمم المتحدة من فرص تساهم بفعاليتها ونجاحه او تحديات ومعوقات تعيق تقدمه ، ووفقاً لما يمكن ان يحصل مستقبلاً من احداث وتطورات على المستوى الداخلي للدول او على المستويين الاقليمي والدولي .

- وبناء على هذا تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات تتمثل في:
- 1- يختلف مفهوم الحكم الرشيد وما يمكن ان يركز عليه من اسس من جهة الى اخرى ، فهذا المفهوم مختلف عليه سواء من قبل الخبراء والمتخصصين او من قبل المؤسسات الدولية المعنية.
 - 2- تؤدي الأمم المتحدة دوراً مهماً لتجسيد الحكم الرشيد على ارض الواقع ، وهذا الدور كان مقسماً على مسارين : الاول تضمن تحديد مفهوم الحكم الرشيد وترسيخ اسسه ومضامينه ، والثاني دعم تطبيقه وتنفيذه لدى العديد من الدول .
 - 3- تسعى الأمم المتحدة لتضافر الجهود وتعزيز التعاون وتنسيق الخبرات وتطوير الاستراتيجيات لجعل برامج إدارة الحكم ومكافحة الفساد مطبقة بشكل عملي وواقعي .
 - 4- يعد الحكم الرشيد من وجهة نظر الأمم المتحدة خياراً متاحاً وناجحاً ، ويمثل الإطار الضامن لتسيير فعال وآمن للموارد الطبيعية والبشرية من خلال نموذج الإدارة الحكومية .

6. قائمة المراجع:

References

- إبراهيم، ع. خ. (2018). نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة ما بعد النزاع دراسة في منظومة الأمم المتحدة الثلاثية : (توفير الأمن وسيادة القانون وتحقيق التنمية). *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*, 1(36/1), 195-196.
- الإنسان، م. ا. (n.d.). *لمحة عن الحكم الرشيد*. Retrieved from <https://bit.ly/3rrvaam>
- البابلي، ن. (2018). *الحكم الرشيد الابعاد والمعايير والمتطلبات*. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- الحميد، ح. ط. (2023, 1 30). *تلازم الحوكمة والديمقراطية*. Retrieved from <https://bit.ly/46vhAS5>
- الخارجية، و. ا. م. (2022). *نتائج الجلسة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة*. Retrieved from <https://bit.ly/3ZAIBRL>
- الدولية، م. ا. (2010). *تحدي الحكم الرشيد : مصر لبنان، المغرب، وفلسطين*. منظمة الشافية الدولية.
- الصبار، ن. (2020). *الحكم الراشد بين الاسس النظرية وآليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر ، الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي.
- المتحدة، ا. ا. (2005). *القرار 1/60 نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005*. نيويورك: الأمم المتحدة.
- المتحدة، ا. ا. (2013). *تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد*. نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- أويل، ب. ا. (2021). *بعثة الأمم المتحدة تدشن منتدى الحكم الرشيد في أويل*. Retrieved from <https://bit.ly/46q5N7K>

- باحثين، م). كانون الأول 2018، (تجربة الحكم الرشيد في قطر روافع التنمية المستدامة والتمكين المجتمعي-1995) (2013 الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- بانيرجي، ا. (2024). دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة. Retrieved from وقائع الأمم المتحدة : <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20240>
- بوفليسي، ح. ح. (2015). دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة – ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة. قالمة، الجزائر : جامعة 08 ماي 1945.
- جابر، م. ر (12-11). نوفمبر 2019. (ازمة التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد (ليبيا نموذجا 2011-2019). حث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة بعنوان "المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية ليبيا أنموذجاً". (pp. 1054-1055) ليبيا: جامعة المرقب.
- جرود، م. (31 5 2022). مفهوم الحكم الرشيد. Retrieved from الموسوعة السياسية <https://bit.ly/3ZwLovC>
- دريال، ص. ع. (2016). الأمم المتحدة وجدلية تحقيق معادلة الحكم الرشيد. مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، 1(1)، 186-187.
- رزاق، ح. (12 5 2017). المؤتمر الاقتصادي الأفريقي: الحكم الرشيد أساس التنمية. Retrieved from الجزيرة نت : <https://bit.ly/3rqOOTY>
- سفاري، م. (2007). الحكم الرشيد: المفهوم، المبادئ و الانتقادات. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. 21، (1)، 4.
- سلمان، م. د. (2023). التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة). مجلة دراسات دولية. 555، (93)
- سليم، م. (31 5 2023). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهومه وأهدافه ومجالاته. الشبكة العربية للتميز والاستدامة <https://bit.ly/3PRhOgU>
- سليمان، م. د. (2023). التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التأصيل والعلاقات المتبادلة). مجلة دراسات دولية (العدد 93).
- علوان، ا. ح. (2020). ترشيد الحكم في التجربة العراقية ... الابعاد والمعالجات. المجلة السياسية والدولية. 27، (43)، علي، ا. م. (2020). ا.ين الدول الأفريقية من الديمقراطية والحكم الرشيد؟. Retrieved from اندبندنت عربية : <https://bit.ly/3ZzsJPE>
- فرج، ش. (2012). الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر-2000 (2010/طروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- فريد، ا. (2014). الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية. /طروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.
- فوزي، س. (2007). /الحكم الرشيد. القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- قادر، ا. ا. (1). كانون الاول 2020. (اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018) مجلة الدراسات السياسية والأمنية. 41، (6)، 3.
- لوسويك، ل. أ. (2024). الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. Retrieved from الأمم المتحدة <https://bit.ly/3rzKSQF>

- محمد ومحمود، م. أ. (2022, 7 27). *تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية مقارنة بين التجريبتين (الماليزية والمصرية) 2022-2015*. Retrieved from 2022-2015. المركز الديمقراطي العربي : <https://democraticac.de/?p=83580>
- محمود، أ. م. (2017). دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد. *مجلة جامعة التنمية البشرية*. 77، 3(1)، معزب، ع. ج. (2020). *الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية*. برلين: المركز الديمقراطي العربي. والاجتماعي، أ. أ. (2004). *تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها السادسة*. نيويورك: الأمم المتحدة. وليد، خ. (2010). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. *رسالة ماجستير غير منشورة*. قسنطينة، الجزائر : كلية الحقوق، جامعة منتوري
- UNDP، ش. أ. (1998). *مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم*. UNDP: UNDP.
- Group, I. C. (September 2023). *Ten Challenges for the UN in 2023-2024 Crisis Group Special Briefing N°11*. New York/Brussels: International Crisis Group.
- Mingste, K. (2023, 9 19). *United Nations Development Programme*. Retrieved from United Nations: <https://bit.ly/3RBY8im>
- Ritter, C. (n.d.). *Ensure just and peaceful societies for all*. Retrieved from <https://bit.ly/3Zw6Lgm>
- Saito, Y. (2021, 1 15). *IS GOOD GOVERNANCE A NECESSARY PRECURSOR TO PEACE?* Retrieved from <https://bit.ly/3RAgosj>
- Serbia, U. i. (2024). *Good Governance*. Retrieved from UNDP : <https://bit.ly/3RzPpgP>
- Sheng, Y. K. (2024). *Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, What is Good Governance?* Retrieved from United Nations: <https://bit.ly/3LBC43s>
- United nations, P. R. (1997). *Press Release No. 24/1997*. newyork: United nations.
- Weiss, T. G. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. *Third World Quarterly*, 21(5), 799.
- White, T. (2021). *The role of good governance in eradicating poverty and promoting development*. Retrieved from brookings : <https://bit.ly/3PXINsz>
- Wikipedia. (2024). *Good governance*. Retrieved from Wikipedia: <https://bit.ly/3ZJFnMd>